مستقبل الأمم المتحدة في ظل الظروف الدولية الراهنة

The Future of the United Nations in Light of Current International Circumstances

م.م. ميديا أنور عبد الحسين علي
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة البحث والتطوير
mediaaha802@gmail.com

أ.م.د. هشام عز الدين مجيد علي
كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد
Hesham14@copolicy.uobaghdad.edu.iq

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/١٠/٢٠ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/١٢/٣٠

الملخص:

يتناول البحث مستقبل الأمم المتحدة في ظل المتغيرات الدولية للنظام الدولي التي برزت فيه الولايات المتحدة الأمريكية كقوة وحيدة مهيمنة على الساحة الدولية، متجاوزة في الكثير من الحالات قواعد القانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة، مما أدى إلى اهتزاز ثقة المجتمع الدولي بالعديد من المبادئ التي قامت عليها منظمة الأمم المتحدة، وأضحت تلك الخروق الجسيمة تشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين، ونتيجة لذلك برزت عدة سيناريوهات محتملة حول مستقبل المنظمة الأممية، وقد توصلنا إلى أن أكثر السيناريوهات قبولاً هو استمرار هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وأن إصلاح الأمم المتحدة يكاد يكون أمراً مستحيلاً في ظل الوضع الدولي الراهن.

الكلمات المفتاحية: الامم المتحدة، النظام الدولي، المتغيرات الدولية.

Abstract:

The research addresses the future of the United Nations in light of the international changes in the international system, in which the United States of America has emerged as the sole dominant power on the international scene, in many cases violating the rules of international law and the principles of the United Nations, which has led to the international community's confidence in many of the principles upon which the United Nations was founded being shaken. These serious violations have become a threat to international peace and security. As a result, several possible scenarios have emerged regarding the future of the international organization. We have concluded that the most acceptable scenario is the continuation of the United States' hegemony and that reforming the United Nations is almost impossible in light of the current international situation.

Keywords: United Nations, international system, international variables.

المقدمة

أصبح التغير أحد سمات عصرنا الحاضر، وهو ما يشير إليه الإيقاع المتسارع لعالم اليوم الذي تزيده العولمة تسارعاً، إذ لم يكن لمنظمة الأمم المتحدة أن تنأى بنفسها عن ذلك فقد تعالت الأصوات وتزايدت المطالب بضرورة إدخال إصلاحات جذرية على هياكلها الأساسية، ناهيك عن آلية عملها، وباستثناء التغيرات التي طالت وبعض مواد ميثاق المنظمة الدولية خلال فترة امتدت أكثر من نصف قرن من عمر المنظمة التي تتعلق بتوسيع عضوية مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

اهداف البحث: يهدف البحث إلى التعرف على مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظل النظام الدولي الجديد، من خلال التعرف على المتغيرات الدولية الراهنة في هذا النظام، وما هي جوانب الخلل في المنظمة التي ظهرت بعد هذه المدة الطويلة في العمل وطبيعة الإصلاحات التي يجب إجراؤها على هيئة الأمم المتحدة حتى تقوم بالدور المطلوب منها.

فرضية البحث: تتمثل فرضية البحث في أهمية إجراء إصلاحات على نظام الأمم المتحدة إذا ما أريد لها الاستمرار في أداء عملها وتحقيق الهدف الذي أسست من أجله؛ لكونها ومنذ إنشائها لم يطرأ تطوير على نظامها وإدخال تعديلات عليها تلائم التغيرات التي تحدث، إذ أصبح نظامها لا يناسب الأوضاع الدولية المتغيرة في موازين القوى الدولية، من حيث تراجع بعض الدول وتقدم بعض الدول الأخرى وهيمنة قطب واحد على العالم يسعى إلى تحقيق أهدافه ويستعمل كافة الإمكانات المتوفرة لإنجاز ذلك.

اهمية البحث: تبرز أهمية البحث من خلال أهمية إصلاح الأمم المتحدة بعد مرور أكثر من ثمانين عام على إنشائها من قبل الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية لفرض السلم والأمن الدوليين على النظام الدولي بعد فشل عصبة الأمم في هذا الأمر، حيث إنّها لم تتمكن من منع اندلاع الحرب العالمية الثانية وما آلت إليه من دمار عالمي، وهو الأمر الذي شجع على إنشاء منظمة الأمم المتحدة وبما يكفل تحقيق السلم والأمن في النظام الدولي.

اشكالية البحث: يهدف البحث إلى التعرف على الأسباب التي أدت إلى المطالبة بإجراء إصلاحات على الأمم المتحدة في ضوء الواقع الدولي الجديد، وما هي الجوانب التي تستدعي الإصلاح، من أجل تطوير عمل المنظمة من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة

١. هل تؤدي الإصلاحات المطلوبة إلى تطوير عمل المنظمة وتحقيق السلم والأمن الدوليين؟

٢. هل هناك حاجة للقيام بإصلاحات في الأمم المتحدة؟

٣. هل الواقع الدولي الجديد يستدعي التغيير في الأمم المتحدة من خلال التغيير في آليات عملها وأجهزتها؟

منهجية البحث: سيتم اعتماد المنهج النظمي التحليلي في تحليل أثر التطورات التي حصلت في النظام العالمي الجديد على عمل المنظمة سلباً وإيجاباً، وما هي التداعيات الموجبة إلى الإصلاح وطبيعة الإصلاحات الممكنة، لجعل المنظمة أكثر فاعلية في المحافظة على الاستقرار العالمي وتأثير هذه الإصلاحات على المنظمة الدولية هيكليا ووظيفيا؟

هيكلية البحث: سيتم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث، المبحث الاول سنتحدث فيه عن التحولات في النظام الدولي وانعكاسها على منظمة الأمم المتحدة، واما المبحث الثاني سنتطرق فيه إلى مقترحات ومشاريع إصلاح منظمة الأمم المتحدة، وفيما سنبحث في المبحث الثالث عن معوقات اصلاح الأمم المتحدة وآفاقها المستقبلية، فضلاً عن الخاتمة والمصادر.

المبحث الاول: التحولات في النظام الدولي وانعكاسها على منظمة الأمم المتحدة

المطلب الاول: الهيمنة الأمريكية المنفردة وانعكاسها على الأمم المتحدة

في الوقت الذي أنهار فيه الاتحاد السوفياتي، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحقق أكبر قدر من الانتشار العالمي ومن النجاحات والانتصارات السياسية والاقتصادية، وتستغل التحولات الدولية لتزيد من حضورها وصعودها الدولي، كدولة عظمى وحيدة' وأن هذا التفرد في الهيمنة الأحادية على العالم مستمراً لحد الان، ولقد انعكس تغير هيكل النظام الدولي لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وهيمنتها الانفرادية على العلاقات الدولية، فضلا عن تجاهل وتهميش الأمم المتحدة، فعلى صعيد علاقة الولايات المتحدة بالمنظمة الدولية، أدت الهيمنة المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية على شؤون العالم إلى الدعوة إلى الإصلاح وفقا للرؤية الأمريكية، وفي تفسير اللامبالاة التي تبديها الولايات المتحدة الأمريكية للأمم المتحدة، يعبر المندوب الأمريكي الأسبق في الأمم المتحدة (جون بولتون)، عن موقف بلاده من المنظمة بقوله (لا توجد أمم متحدة وإنما يوجد مجتمع دولي تقوده الولايات المتحدة) [١].

المطلب الثاني: ظهور قوى كبرى جديدة

يتميز النظام الدولي بانفراد الولايات المتحدة الامريكية بقيادة العالم، لكن نجد بروز الكبير للصين واليابان، وأوروبا كقوى كبرى جديدة إذ ازدياد حضور الصين كقوة اقتصادية متنامية تتطلع إلى القيام بدور سياسي كقوة على الساحة الدولية، فضلاً عن التحولات العالمية الجديدة كظهور فاعلين جدد مثل الدين والايديولوجية والفقر والصحة والبيئة والامراض، واليوم لا يوجد فقط حكومات وطنية وتحت وطنية، ولكن يوجد منظمات فوق القومية ومنظمات إقليمية ومنظمات بين الحكومات والمجموعات الموجودة تحت الدول، القضاة، والبيروقراطيون وأصحاب البنوك دون نسيان التنظيمات الإرهابية وتجار الحروب، وكل هؤلاء الفاعلين يقومون بأدوار دولية فيتجاوز أثرها الجماعي اليوم في الأحداث العالمية أثر الهياكل الدولية التقليدية، إذ أن تزايد عدد الفاعلين الجدد وتقلص دور الدولة دفع الكثير من المحللين إلى التساؤل حول إذا كان الطابع الحكومي البحت للأمم المتحدة مازال متماشياً مع نظام دولي يتجه شيئاً فشيئاً نحو تقليص دور الحكومات [٢].

المطلب الثالث: بروز قضايا دولية جديدة

أدت التحولات التي عرفها النظام الدولي إلى بروز قضايا دولية جديدة كالصراعات الاثنية، والإرهاب الدولي، والتلوث البيئي، والجريمة المنظمة، والمخدرات والطاقة، فهذه المشاكل خرجت عن السلطة الوطنية للحكومات ومن ثم تتطلب المعالجة الفعالة، من خلال العمل الجماعي، ولكن هناك اختلافات بين الدول في طريقة مواجهتها، وكل ما سبق يحتم إصلاح الأمم المتحدة وآليات عملها،

كما أدت التحولات السابقة في النظام الدولي إلى تأثيرات عميقة في الأمم المتحدة، سواء بالنسبة لقضايا حفظ الأمن والسلم الدوليين، أو على مستوى أدائها ودورها الاقتصادي الذي تراجع لصالح منظمات أخرى، وهو ما يشكل مبررات أخرى لإصلاحها، فمثلاً بتأسيس منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥ التي تتولى إدارة نظام التجاري الدولي ابتعدت الأمم المتحدة أكثر فأكثر عن المجال الاقتصادي والتجاري [٣].

أن دور الأمم المتحدة في المجال الاقتصادي والاجتماعي بدأ يختفي تدريجا، لا سيما عندما فقدت الجمعية العامة دورها مقارنة بمجلس الأمن ومن ثم بات دور المنظمة ضعيفاً في المواجهة الثلاثية أمام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، إذ أصبحت هذه المؤسسات المحدودة الأعضاء هي التي تسيطر على مقدار التنمية في العالم[٤].

المبحث الثاني: مقترحات ومشاريع إصلاح منظمة الأمم المتحدة

إن الممارسات الأمريكية تجاه الأمم المتحدة تفرض تحدياً جوهرياً مفاده تحول هذه المنظمة إلى منظمة أمريكية عالمية، أو زوالها انطلاقاً من التهميش التدريجي لها، لكن الوضع الدولي الحالي الذي تنفرد به الولايات المتحدة الامريكية بتسيير العالم، يمكن أن تبرز بعض الأقطاب الرئيسة كالصين أو روسيا[٥]، لذا برزت هذه الاطراف التي تنادي بضرورة إصلاح الأمم المتحدة وإعادة توزيع الأدوار وفق المتغيرات الدولية الجديدة، ويمكن تلخيصها كالآتي:

المطلب الاول: الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن

اولاً: الولايات المتحدة الأمريكية: وردت في تصريحات المسؤولين الأمريكيين بعض الآراء بشأن إصلاح الأمم المتحدة وتحسين أدائها فقد وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على تسديد ديونها أتجاه الأمم المتحدة مع المطالبة بإعادة النظر في الإسهامات المالية للدول لتمويل المنظمة مع تخفيف حصتها، كما شددت على ضرورة تحسين الجهاز الإداري وتخفيض إنفاقها وإخضاع هذا الإنفاق للمراقبة، أما مسألة إصلاح مجلس الأمن فإنها تؤيد فكرة توسيع عضوية مجلس الأمن، ويؤيدون على تطوير الأمم المتحدة وتنشيط إصلاح الجمعية العامة والميزانية كذلك[٦].

ثانياً: روسيا الاتحادية: إن الموقف الروسي من الإصلاحات متناقض، إذ أعلن الاتحاد السوفيتي آنذاك بأنه يعدّ مجلس الأمن هو تعبير عن توزيع ميزان القوى في النظام الدولي، ويعارض أي توسيع لعدد المقاعد الدائمة في المجلس[٧].

ثالثاً: فرنسا: تؤيد فرنسا التوسيع العادل لمجلس الأمن نتيجة للتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعملية توسيع العضوية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار حجم القوة ومقدار إسهام الدول الأعضاء في تحقيق الأمن والسلم الدوليين [٨].

رابعاً: الصين: عمدت الصين بعد زيادة الدول المنضوية في الامم المتحدة إلى (١٨٨) إلى التأكيد بأنه الوقت المناسب لإحداث إصلاح في مجلس الأمن وتوسيع عضويته حتى يتمكن من تأدية وظيفته،

ويشترط أن يكون هذا التوسع بشكل عادل على أساس التوزيع الجغرافي للدول وفق المادة (٢٤) من ميثاق الأمم المتحدة، فالصين تنتهج سياسية براغماتية أتجاه الأمم المتحدة لتحقيق بعض المزايا الدبلوماسية [٩].

خامساً: بريطانيا: تعمل بريطانيا على مسألة توسيع مجلس الأمن وتعزيزه حتى يتمكن من أداء دوره بشكل صحيح ومواكب للتطورات والمتغيرات الجديدة [١٠].

المطلب الثاني: الدول المرشحة للعضوية الدائمة في مجلس الأمن

اولاً: اليابان: تعدّ اليابان ثاني دولة بعد الولايات المتحدة الامريكية في المساهمة بفاعلية في نشاطات الأمم المتحدة، وبلغت نسبة مشاركة اليابان في الميزانية السنوية (١٧،٩٨٪)، وتؤكد اليابان أن توسيع مجلس الأمن أصبح ضرورة في الوقت الحالي، وتقترح أن يتيم توسيعه إلى ٢٠ عضو دائم وغير دائم [١١].

ثانياً: المانيا الاتحادية: تعدّ ألمانيا أن سقوط جدار برلين وتوحيد الالمانيتين ونهاية الحرب الباردة وزوال الصراع بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، يستدعي ضرورة تزايد الأعضاء في الجمعية العامة، وإعادة هيكلية مجلس الأمن استنادا للمادة (٢٤) من ميثاق الأمم المتحدة [١٢].

ثالثاً: جنوب افريقيا: أكدت جنوب افريقيا على ضرورة توسيع مجلس الأمن لتعزيز دوره، وعبرت الحكومة عن أسفها لكون القارة الأفريقية التي تمثل (٥٢) دولة في الأمم المتحدة ليس لها أي مقعد دائم في مجلس الأمن على عكس القارة الأوروبية [١٣].

رابعاً: البرازيل: تقترح أن تشمل العضوية الدائمة في مجلس الأمن دولتين صناعياً أخرى، ويجب أن يتضمن هذا المجلس مجموع (٢٣) إلى (٢٤) عضواً دائماً وغير دائم [١٤].

المبحث الثالث: معوقات اصلاح الأمم المتحدة وآفاقها المستقبلية

إذا كانت الأمم المتحدة قد عجزت عن تحقيق البعض مما عقده المتفائلون عليها من آمال عند إنشاءها فمما لاشك فيه أنها نجحت في تحقيق أهم ما ابتغاه مؤسسوها، ألا وهو منع قيام حرب عالمية ثالثة وإذا كانت كذلك قد عجزت عن رفع الظلم عن بعض الدول والشعوب ولم تتمكن من تحقيق العدل في بعض قراراتها، فإن التقويم السليم لما حققته منذ إنشاءها لا يمكن أن يتم إلا طبقا لاعتباريين أساسيان لا تقوم الأمم المتحدة إلا بهما، الاعتبار الأول يتمثل في أن الأمم المتحدة لا تعمل في مجال السياسة الدولية فحسب، بل تعمل في مجالات أخرى كثيرة بعيدة عن السياسة' أما الاعتبار الثاني يتمثل أن الأمم المتحدة نظام من نظم المجتمع الدولي، ولهذا يلاحظ أنها لا تطبق ما كان يجب عليها بل هي تطبق قواعد القانون الدولي الوضعي التي وضعتها الدول الكبرى في ضوء مصالحها[١٥]:

المطلب الاول: معوقات الإصلاح الأمم المتحدة

إن مجريات الأمور بدأت تتغير لا سيما بعد هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١ وهذه الفترة تشبه بفترة انتهاء الحرب الباردة، فالاختلافات في التوجهات والمصالح صعّب في تسريع عملية الإصلاح وتفعيله(١٦).

اولاً: عدم توافق روئ الدول بشأن عملية الإصلاح: إذ بينت دعوات ومقترحات الإصلاح أن لكل دولة مصالحها الخاصة في هذا الإطار، وتحدث الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة (كوفي أنان) بأنه كيف يمكن تفعيل نظام الأمن الجماعي، في حين إن مختلف المناطق في العالم لم تعد لها وجهة النظر نفسها في ما يتعلق بالأشياء التي تهددها، وعليه يمكن ملاحظة تباين واضح في مواقف ورؤى مختلف الأطراف الفاعلة في النظام الدولي، فالدول الكبرى المتقدمة تريد إدخال تعديلات على المنظمة الدولية على النحو الذي يؤكد انتصارها، ويطلق يدها في إدارة العلاقات الدولية ويفرض رؤيتها أتجاه النظام الدولي العام ونظمه الإقليمية والفرعية، ومن ثم فهي تسعى إلى إعادة صياغة المنظمة وفق منظومتها الفكرية، بما يتسق ومصالحها وأهدافها، كما أن هذه الدول لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في التخلي عن تعهداتها بدعم دول الجنوب ومطالبة بدعم القطاع الخاص وتعزيز إجراءات المحاسبة و القضاء على الفساد (١٧)، أما دول الجنوب وهي معظمها دول فقيرة فإنها تسعى إلى مواصلة جهود التنمية وترغب في الوقت نفسه في الاحتفاظ بدرجة من الاستقلال الذاتي في قراراتها الداخلية الخارجية، وتطمح في مساهمة الدول الغربية في عمليات التنمية، وإلغاء الديون، والحصول على المساعدات في إطار الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، ومن ثم تسعى هذه الدول إلى إدخال تعديلات على ميثاق المنظمة الدولية بالقدر الذي يضمن لها درجة أكبر من الديمقراطية والتمثيل الحقيقي للاتجاهات للنظام الدولي، كما تطالب البلدان النامية في مقدمتها البلدان العربية بإصلاحات أساسية تغطي ثقلا أكبر لدول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في المنظمة الدولية وجعل قرارات الجمعية العامة ذات الأغلبية ملزمة، على غرار قرارات مجلس الأمن (١٨).

ثانياً: طبيعة الميثاق الحالي للمنظمة: تكمن إحدى المعضلات الأساسية التي تعترض المحاولات الرامية إلى تفعيل المنظمة وإعادة تشكيل مجلس الأمن على أسس موضوعية ومحايدة في طبيعة الميثاق الحالي للأمم المتحدة، إذ يستحيل دخول ما تم الاتفاق عليه من تعديلات على هذا الميثاق حيز التنفيذ إلا بعد تصديق الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وهذه الدول من المستحيل أن تسمح بأي تعديل للميثاق قد يهدد مصالحها، ومن هذا المنطق كان من المنطق أن ترفض أية إصلاحات أو تعديلات في الميثاق لا تتوافق مع مصالح ورؤى وتوجهات الدول الخمس(١٩).

ثالثاً: أن المجتمع الدولي ما زال غير ناضج للشروع في تطبيق الإصلاحات المقترحة ونقلها من التنظير إلى أرض الواقع: فعلى صعيد الأمن الاقتصادي والاجتماعي نجد أن الدول الغنية والمتقدمة لا تعدّ الأمم المتحدة المنبر الأصلح أو الإطار المؤسسي المناسب لحل المشكلات الاقتصادية الدولية، وهي تفضل العمل خارج هذا الإطار من خلال مؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد والبنك الدوليين)، ومن

خلال منظمة التجارة العالمية وعلى الصعيد الأمن البيئي مازالت الدول الكبرى لديها أنانية وتهربها من مسؤولياتها الدولية تجاه الأخطار البيئية المتزايدة، هما السمة البارزة في هذا المجال، إذ ترفض الولايات المتحدة الأمريكية التوقيع على اتفاقية كيوتو بشأن الاحتباس الحراري، وعلى صعيد القضايا الأمنية والسياسية المباشرة نلاحظ أن الوضع الدولي لا يشير إلى أي اهتمام من قبل المجتمع الدولي بالأمم المتحدة كإطار مناسب لتسوية أو حل كل الأزمات الدولية، فأن المواقف من إصلاح الأمم المتحدة يرجع إلى إرادة المجتمع الدولي في التغيير، ومدى استعداده لوضع موارده المالية والفنية لمكافحة الفقر والتخلف في العالم تحت تصرف المنظمة، وكذلك وموارده البشرية والعسكرية الكافية لمعاقبة الخارجين عن الشرعية الدولية [٢٠].

رابعاً: تزايد النزعة الانفرادية في المجتمع الدولي وتراجع الاعتماد على العمل المؤسسي: أظهرت التطورات المتلاحقة على الساحة الدولية، لا سيما بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ والغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ عن تراجع الاعتماد على أدوار ومؤسسات تقليدية، كمنظمة الأمم المتحدة لا سيما الولايات المتحدة الامريكية التي عدّتها غير ملائمة لمقتضيات الواقع الراهن، وكان تعليق الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش) عندما طلب منه رئيس الوزراء الياباني الأسبق (جونيتشيرو كويزومي) أن يكون للأمم المتحدة دور في العراق بالقول " يمكن أن أتفهم وجهة النظر هذه، لكن المشكلة هي أن الأمم المتحدة أصبحت قديمة ويجب تغييرها"، وتعكس هذه الإجابة الاستهتار بالعمل الجماعي من جهة، وعدم الثقة في المنظمة الدولية بصورتها الحالية من جهة ثانية [٢١].

المطلب الثاني: مستقبل منظمة الأمم المتحدة

أن الأمم المتحدة هي انعكاس للنظام الدولي السائد، فإن موقع ومستقبل المنظمة الدولية يتوقف على شكل النظام الدولي في المستقبل، لهذا نجد عدة سيناريوهات حول مستقبل الأمم المتحدة ومدى قدرة المنظمة على التكيف في ظل البدائل المحتملة للنظام الدولي وهي كالآتي:

اولاً: سيناريو الخيار الأمريكي أو الأحادية الأمريكية: انطلاقاً من فكرة أن الولايات المتحدة الامريكية تعمل على تكريس جهودها لجعل المنظمة الدولية أكثر فاعلية، لتحقيق المصلحة المشتركة بين الدول، لهذا فأن الولايات المتحدة الأمريكية تحتاج إلى منظمة دولية فاعلة لإضفاء نوع من الشرعية الدولية على سياستها، ويمكن فهم نظام الأمم المتحدة وفقا للرؤية الامريكية وفي ضوء ذلك يمكن أن تكتسب الأمم المتحدة الشرعية في بعض أعمالها كعملية حفظ السلم التي تدعمها الدول الكبرى، ومن مؤيدي هذا الموقف وزيرة الخارجية الأمريكية الأسبق (مادلين اولبريت) [٢٢].

ثانياً: سيناريو خيار توازن القوى: يقوم هذا النظام على افتراض إنشاء توازن دولي جديد بواسطة رغبة وقدرة مجموعة من الدول الكبرى مثل روسيا بعدّها تمتلك الامكانات والموارد التي تؤهلها لأن تكون دولة عظمى من جديد، أو إمكانية اللجوء إلى خلق تحالف من نوع جديد لا يخلو من تنسيق عسكري هدفه حماية خيارات وسيادة ومصالح دول التحالف لا سيما الاقتصادية، وفق أسس وقواعد جديدة قائمة

على التمسك بالقانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة والأمن الجماعي، وفي ما يخص الأمم المتحدة في ظل هذا النظام، إن تحقق قد يكون هناك من نتائجه تغير جذري في هيكلة مجلس الأمن واختصاصه، ليأخذ في حساباته التحالفات الجديدة، ورغبتها في التعايش وسيكون هذا النظام تطويراً للنظام الدولي الحالي، وقائماً على تفاهمات الأمم المتحدة في ضوء نهاية الحرب الباردة وعلى إيقاف الانفراد الأمريكي، لذا نجد الأمم المتحدة سوف تمارس دور أكثر أهمية من ذي قبل استناداً لنظام توازن القوى الذي سيؤدى إلى جمح السياسيات الأمريكية الانفرادية [٢٣].

ثالثاً: سيناريو خيار النظام الدولي المتعدد الأقطاب: نظرا لرغبة الولايات المتحدة الأمريكية بالحفاظ على هيمنتها المنفردة للعالم لهذا فأن الأمم المتحدة في ظل النظام المتعدد الأقطاب سوف تحدث بعض التعديلات في هياكل وآليات صنع القرار، ومن المحتمل أن تشمل هذه التعديلات توسيع الدول الدائمة العضوية بمجلس الأمن، أو إعادة هيكلة أجهزة صنع القرار في المجالات الاقتصادية، وإعادة تنظيم الأمانة العامة، لكن هذه التعديلات لا يتوقع أن تؤدي إلى إقامة مؤسسة عالمية فعالة لإدارة الموارد وإعادة توزيعها على المستوى الكوني من أجل رفاهية وامن الجميع [٢٤].

الخاتمة

يمكن القول أن النظام العالمي شهد مجموعة من التطورات والتغيرات المتلاحقة على الساحة الدولية، الأمر الذي لم تشهده العلاقات الدولية من قبل وأدت هذه التطورات إلى ظهور مجموعة من القيم والمبادئ التي أصبحت يستند إليها النظام العالمي الحالي، وبالتالي فأن الأمم المتحدة هي واحدة من تلك الإفرازات الراهنة، لذا فإن الإصلاحات والتغيرات المنشودة لهياكل الأمم المتحدة يجب أن تكون تغييرات جوهرية تشمل مواقع صنع القرار والتأثير عليه بشكل يجعل من الدول الأعضاء مقتنعة بسيادة دور المنظمة الدولية، بما يحقق العدالة والمساواة بين جميع الدول، من خلال توسيع اختصاصات جميع الهيئات العاملة في الأمم المتحدة لاسيما الجمعية العامة والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة بإعطائها دور أكبر وأشمل.

الهوامش:

(١) أحمد عبدالله أبو العلا، تطور دور مجلس الامن في حفظ السلم والامن الدوليين، الدار الجامعية الجديدة، ط٢، الاسكندرية، ٢٠٠٨، ص٤٣.

(٢) فؤاد البطانية، الامم المتحدة: منظمة تبقى ونظام يرحل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، بيروت، ٢٠٠٣، ص٦٥.

(٣) أحمد الرشيدي وآخرون، الامم المتحدة: ضرورة الاصلاح بعد نصف قرن وجهة نظر عربية، تحرير: جميل مطر وعلي الدين هلال، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ١٩٩٦، ص٨٩.

(٤) صابرين عبد الرحمن القريناوي، دور الامم المتحدة في النظام الدولي: دراسة مقارنة من انتهاء الحرب الباردة حتى احداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ومن احداث ١١ أيلول ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٧، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، ٢٠٠٨، ص٦٥.

(٥) أحمد الرشيدي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص٩١.

(٦) أسامة مرتضى باقر السعيدي، الولايات المتحدة الأمريكية والامم المتحدة فترة ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٦، ص٣٢.

(٧) د. خليل أسماعيل الحديثي، النظام الدولي الجديد وإصلاح الامم المتحدة: رؤية عربية، مجلة شؤون عربية، العدد (٨٠)، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، كانون الثاني ١٩٩٤، ص٨٧.

(٨) أبو بكر الدسوقي، ستون عام على الامم المتحدة: العقبات أمام الاصلاح، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٦٢)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، تشرين الاول ٢٠٠٥، ص١١٦.

(٩) حسن نافعة، اصلاح الامم المتحدة في ضوء المسيرة المتعثرة للتنظيم الدولي، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، ط١، بيروت – الدوحة، ٢٠٠٩، ص٢٨.

(١٠) أبو بكر الدسوقي، مصدر سبق ذكره، ص١١٧.

(١١) يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، الهيئة العامة السورية للكتاب، ط١، دمشق، ٢٠١٠، ص١٨٠.

(١٢) المصدر نفسه، ص١٨١.

(١٣) آمنة معين حسن المؤمن، اصلاح الامم المتحدة: دراسة حالة مجلس الامن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص١٢٣.

(١٤) حسن نافعة، مصدر سبق ذكره، ص٣٠.

(١٥) محمد سيد أحمد، هل الامم المتحدة فقط لملئ الفراغ ؟، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٢)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، تموز ١٩٩٥، ص٩٠.

(١٦) يامن خالد يسوف، مصدر سبق ذكره، ص١٨١.

(١٧) أحمد بهي الدين، مشروع كوفي عنان لإصلاح الامم المتحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٠)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، تشرين الاول ١٩٩٧، ص١٨١.

(١٨) عبد الرحمن عبد العال، الاستخدام القسري للقوة في حالات التدخل الانساني، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٨)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، تشرين الاول ٢٠٠٩، ص٣٦.

(١٩) سعيد اللاوندي، وفاة الامم المتحدة: أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الامريكية، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، القاهرة، ٢٠٠٤، ص١٧٥.

(٢٠) سعيد اللاوندي، مصدر سبق ذكره، ص١٧٦–١٧٧.

(٢١) عبد الرحمن عبد العال، مصدر سبق ذكره، ص٤٠.

(٢٢) يامن خالد يسوف، مصدر سبق ذكره، ص١٨٥.

(٢٣) حسن نافعة، مصدر سبق ذكره، ص٤٨.

(٢٤) د. فكرت نامق العاني، البيئة الدولية الجديدة وضرورات اصلاح الامم المتحدة، مجلة قضايا سياسية، العددان (٣،٤)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٤، ص٥.

المصادر

١) أبو بكر الدسوقي، ستون عام على الامم المتحدة: العقبات أمام الاصلاح، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٦٢)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، تشرين الاول ٢٠٠٥.

٢) أحمد الرشيدي وآخرون، الامم المتحدة: ضرورة الاصلاح بعد نصف قرن وجهة نظر عربية، تحرير: جميل مطر وعلي الدين هلال، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ١٩٩٦.

٣) أحمد بهي الدين، مشروع كوفي عنان لإصلاح الامم المتحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٠)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، تشرين الاول ١٩٩٧.

٤) أحمد عبدالله أبو العلا، تطور دور مجلس الامن في حفظ السلم والامن الدوليين، الدار الجامعية الجديدة، ط٢، الاسكندرية، ٢٠٠٨.

٥) أسامة مرتضى باقر السعيدي، الولايات المتحدة الأمريكية والامم المتحدة فترة ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٦.

٦) آمنة معين حسن المؤمن، اصلاح الامم المتحدة: دراسة حالة مجلس الامن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٩.

٧) حسن نافعة، اصلاح الامم المتحدة في ضوء المسيرة المتعثرة للتنظيم الدولي، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، ط١، بيروت – الدوحة، ٢٠٠٩.

٨) د. خليل أسماعيل الحديثي، النظام الدولي الجديد واصلاح الامم المتحدة: رؤية عربية، مجلة شؤون عربية، العدد(٨٠)، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، كانون الثاني ١٩٩٤.

٩) سعيد اللاوندي، وفاة الامم المتحدة: أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الامريكية، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، القاهرة، ٢٠٠٤.

١٠) صابرين عبد الرحمن القريناوي، دور الامم المتحدة في النظام الدولي: دراسة مقارنة من انتهاء الحرب الباردة حتى احداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ومن احداث ١١ أيلول ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٧، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، ٢٠٠٨.

١١) عبد الرحمن عبد العال، الاستخدام القسري للقوة في حالات التدخل الانساني، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٨)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، تشرين الاول ٢٠٠٩.

١٢) د. فكرت نامق العاني، البيئة الدولية الجديدة وضرورات اصلاح الامم المتحدة، مجلة قضايا سياسية، العددان (٣،٤)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٤.

١٣) فؤاد البطانية، الامم المتحدة: منظمة تبقى ونظام يرحل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، بيروت، ٢٠٠٣.

١٤) محمد سيد أحمد، هل الامم المتحدة فقط لملئ الفراغ ؟، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٢)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، تموز ١٩٩٥.

١٥) يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، الهيئة العامة السورية للكتاب، ط١، دمشق، ٢٠١٠.